

الهيئة العامة
للاستثمار والمناطق الحرة

قانون

استثمار المال العربي والاجنبي

والمناطق الحرة

الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

الهيئة العامة
للاستثمار والمناطق الحرة

قانون
استثمار المال العربي والاجنبي
والمناطق الحرة

الصادر بالقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٤
معدلاً بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٧٧

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي
والمناطق الحرة
معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه • وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي
والمناطق الحرة •

المادة الثانية :

تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في كل ما لم يرد فيه نص
خاص في القانون المرافق •

المادة الثالثة : (٢)

يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي - بناء على اقتراح مجلس
إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - اللائحة التنفيذية لهذا
القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به •

(١) المواد المعدلة والمستحدثة وفق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تم إدماجها في
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فيما عدا المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٧٧ فيرجع بشأنها إلى نص القانون المرافق •

(٢) معبلة بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ •

المادة الرابعة :

يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، ويستمر تمتع المشروعات التي سبق اقرارها في ظلها بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون ١٠ اما المشروعات التي سبق اقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التي كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

المادة الخامسة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جماد الاولى ١٣٩٤ (١٩ يونيو ١٩٧٤)

التور السادات

نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

الفصل الأول

في استثمار رأس المال العربي والأجنبي

مادة ١

يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ٢ (١)

يعتبر مالا مستثمرا في تطبيق أحكام هذا القانون :

١ - النقد الأجنبي الحر المحول لجمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .

٢ - الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات الصلعية المستوردة من الخارج واللازمة لأقامة المشروعات أو التوسع فيها ، بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق استعمالها . ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط .

٣ - الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة في دولة من دول الاتحاد الدولي للملكية الصناعية أو وفقا لقواعد التسجيل الدولية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية المعقودة في هذا الشأن والملوكة للمقيمين في الخارج والتي تتعلق بالمشروعات .

٤ - النقد الأجنبي الحر الذي ينفق ، كمصروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التي تكبدها المستثمر في الحدود التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة .

٥ - الأرباح التي يحققها المشروع إذا زيد بها رأسماله أو إذا استثمرت في مشروع آخر بشرط موافقة إدارة الهيئة في الحاليتين .

(١) حذفت عبارة (بالسعر الرسمي) بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

٦ - النقد الأجنبي الحر المحول الى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والذي يستخدم فى الاكتتاب فى الأوراق المالية المصرية أو شرائها من أسواق الأوراق المالية فى جمهورية مصر العربية وذلك طبقا للقواعد التى يقرها مجلس إدارة الهيئة .

٧ - النقد الأجنبي الحر المحول الى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والمستخدم فى شراء أرض فضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات عليها طبقا لأحكام هذا القانون ولو كان شرائها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة متى كان الشراء قد تم طبقا للقوانين النافذة وفى تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .

ويكون تقويم المال المستثمر المشار اليه فى البنود ٢ ، ٢ ، ٤ بموافقة مجلس إدارة الهيئة طبقا للقواعد والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢ مكرر (١)

يتم تحويل المال المستثمر الى جمهورية مصر العربية وإعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح المحققة الى الخارج وفقا لأحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر معان للنقد الأجنبي القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الأراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكاملا من الأصول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ٣ (٢)

يكون استثمار المال العربى والأجنبي فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية على أن يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج الى رؤوس أموال أجنبية وفى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء وذلك فى المجالات الآتية :

- ١ - التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .
- ٢ - استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية .

(١) مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) البنود ٧ ، ٨ ، ٩ مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

ويكون استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها بطريق الاجار طويل الاجل الذى لا يتجاوز خمسين عاما ، يجوز مدها الى مدة او مدد لا تتجاوز خمسين عاما اخرى ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة .

٢ - مشروعات الاسكان ، ومشروعات الامتداد العمرانى ، ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الاراضى وتشبيد مبان جديدة واقامة المرافق المتعلقة بها .

ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض فضاء مشروعا فى مفهوم واحكام هذا القانون الا اذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء وليس بقصد إعادة البيع للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية دون اخلال بقواعد التصرف فى المال المستثمر وإعادة تصديره المنصوص عليها فى هذا القانون ويشترط أن يتم البناء فعلا خلال المدة التى يعدها مجلس ادارة الهيئة ودون التزام من الدولة باخلاء تلك المقارنات .

٤ - شركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الاموال فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون .

٥ - بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات إعادة التأمين يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة ، ولها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات فى المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو اجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

٦ - البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلى مماوكة لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الاحوال عن ٥١ ٪ .

٧ - نشاط التمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية .

٨ - نشاط المقاولات التى تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن خمسين فى المائة .

٩ - نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة المشاركة مع بيوت الخبرة الاجنبية العالمية اذا كان يتعلق بأى من المشروعات الداخلة فى المجالات المشار اليها والتى تعتبر هذه الخبرة من مقتضياتها وبشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة فى كل حالة على حدة

على أن يمسك لكل عملية حساب خاص وفقا للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة .

وتمنح اولوية خاصة للمشروعات التى تهدف الى التصدير أو تنشيط السياحة أو التى تؤدى الى خفض الحاجة الى استيراد السلع الاساسية وكذلك المشروعات التى تحتاج الى خبرات فنية متقدمة أو الى الاستفادة من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة .

مادة ٤

يتم توظيف المال المستثمر فى جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام هذا القانون فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص فى المجالات وبالشروط والاضاع المنصوص عليها فى المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون .

واستثناء مما تقدم :

أ) تقتصر مشروعات الاسكان التى تقام بغرض الاستثمار على رأس المال العربى دون الاجنبى ، منفردا أو بالاشتراك مع رأس المال المصرى . ويقصد بالمال العربى المستثمر المال المملوك لشخص طبيعى يتمتع بجنسية احدى الدول العربية أو لشخص اعتبارى يكون أغلبية ملكية رأسماله لمواطنى دولة عربية أو أكثر .

ب) يجوز أن ينفرد رأس المال العربى أو الاجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة متى كانت فروعاً تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج .

ج) يجوز أن ينفرد رأس المال العربى أو الاجنبى فى المجالات الأخرى المنصوص عليها فى المادة الثالثة التى يوافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة بأغلبية ثلثي أصوات أعضائه .

مادة ٥

لا يجوز نزع ملكية عقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها الا اذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من أعمال المنفعة العامة طبقا للقانون .

مادة ٦ (١)

تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا

القانون وإيا كانت جنسية مالكها أو محال إقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى الاعفاءات المشار إليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال باكتتاب تقدي من انشاءات في مجال من المجالات المنصوص عليها في هذا القانون بشرط موافقة الهيئة .

مادة ٧

لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها .

ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي .

مادة ٨

تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو في إطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية وبولة المستثمر أو في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسرى فيها

ويجوز الاتفاق على أن تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم ، وتشكل لجنة تحكيم من عضو عن كل من طرفي النزاع وعضو ثالث مرجح يتفق على اختياره العضوان المذكوران ، فإن لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوماً من تعيين آخرهما يتم اختيار العضو المرجح بناء على طلب أي من الطرفين بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية من بين المستشارين بالهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

وتضع لجنة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية للتقاضى على أن تراعى اللجنة سرعة البت في المنازعة وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الأحكام النهائية .

وتحدد لجنة التحكيم من يتحمل مصاريف التحكيم .

مادة ٩

تعتبر الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص
أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها
التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

مادة ١٠

لا تخضع المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون لأحكام القانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٧٢ فى شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى
مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات
والمؤسسات الخاصة . ويبين نظام الشركة طريقة اشتراك العاملين فى ادارة
المشروع .

مادة ١١ (١)

يسرى على المشروعات ، أيا كان شكلها القانونى . الأحكام الخاصة
بالعمال والستخدمين المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات النوصية بالأسهم
والشركات ذات المسئولية المحدودة كما يسرى فى شأن العاملين بهذه
المشروعات أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يكفل لهم المشروع نظام
لأمينات افضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة
٥٨ فى شأن التأمين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ،
والمادة ٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى
العاملون وأعضاء مجالس ادارة تلك المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة
أو العضو المنتدب عن خمسة الاف جنيه .

مادة ١١ مكرر (٢)

تخضع المشروعات المشار إليها فى الفقرة الاولى من المادة السابقة
للقيد الخاصة بمنظفى النولة وأعضاء الهيئات النيابية المنصوص عليها فى
المواد من ٩٥ الى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها وللحظر
المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس
النسب .

ويعتبر فى الحكم الاعمال المحظورة طبقا للمواد المشار إليها فى الفقرة

-
- (١) معلقة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .
(٢) مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

السابقة القيام بأى عمل من أعمال المهن الحرة بالذات أو بالواسطة ولو كان هذا العمل على سبيل الاستشارة إذا كان للوزير أو الموظف العمومي - خلال السنة السابقة على تركه المنصب أو الوظيفة - شأن فى الترخيص بإقامة هذه المشروعات أو الاشراف على نشاطها .

ويقصد بالوزراء فى تطبيق أحكام هذه المادة رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

مادة ١٢ (١)

تستثنى الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من حكم البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . على أن يتم توزيع نسبة من الأرباح الصافية لهذه الشركات سنوياً على الموظفين والعمال طبقاً للقواعد التى يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العمومية .

كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة فى المادة (٢) فقرة (١) والمادة (١١) والمادة (١٥) فقرة (١) والمادة (٢١) فقرة (١) وفقرة (٤) والمادة (٢٤) فقرة (٢) والمادة ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٣ مكرراً والمادة ٤١ فقرة (٤) والمادة ٦٦ فقرة (١) والمادة ٢٩ بالنسبة لمثلئ الأشخاص الطبيعية والاعتبارية الأجنبية والمادة ٣١ بالنسبة لغير المصريين ، ولا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة . وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة .

مادة ١٣

مع مراعاة حكم البند (٦) من المادة الثالثة ، تستثنى البنوك المنتفعة بأحكام هذا القانون من شرط تملك المصريين لجميع أسهمها الوارد فى الفقرة (١) من المادة ٢١ من قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٧ كما تستثنى من حكم الفقرة (ج) من ذات المادة . وكذلك تستثنى بنوك الاستثمار وبفك الاعمال وشركات إعادة التأمين المشار اليه فى البند (٥) من المادة الثالثة من هذا القانون ، من أحكام اللوائح والنوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد .

مادة ١٤ (٢)

استثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بال نقد

-
- (١) معلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .
(٢) معلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

الأجنبي يكون للمشروع حق فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية ويقيّد بالجانب الدائن من هذا الحساب أو الحسابات وصيد رأس المال المدفوع بالعملات الأجنبية والقروض وغير ذلك من أموال المشروع متى كانت بالعملات الحرة وكذلك المبالغ التي يشتريها المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبي في الأسواق المحلية .

وللمشروع دون إذن أو ترخيص خاص في استخدام الحساب المذكور في تحويل المبالغ المصرح بها طبقاً لأحكام هذا القانون في سداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفي مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد وفي سداد ما يستحق على المشروع من أقساط القروض المعقودة بالنقد الأجنبي وفوائدها وفي أداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع ، ويجوز للمشروع أن يستبدل من البنوك المحلية أى من هذا الجانب مقابل جنيهاً مصرية بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى الهيئة بياناً في نهاية كل سنة مالية بحركة هذا الحساب وبالمستندات والتفاصيل التي تطلبها الهيئة للتحقق من أن الاستخدام قد التزم الأغراض المقررة في هذا القانون على أن يكون هذا البيان معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين .

مادة ١٥

استثناء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، يسمح للمشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون بأن تستورد - بشرط المعاينة - دون ترخيص ، بذاتها أو عن طريق الغير ، ما يحتاج إليه إقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وتكون هذه العمليات مستثناة من إجراءات العرض على لجان البت . دون التزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة في المادة السابقة .

ويسمح للمشروعات المشار إليها بأن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين . (١)

مادة ١٦ (٢)

مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر

(١) الفقرة الثانية مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) معدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ .

تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها حسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد ، بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقاً لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، يصري هذا الاعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في لمشروع والاحتياطات الخاصة المكونة التي يحمل بها حساب التوزيع بعد استخراج الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة لحققة عن فترة الاعفاء والتي يتم توزيعها بعد انقضاءها وتعفى الاسهم من رسم الدمغة النسبي السنوي لمدة خمس سنوات اعتباراً من التاريخ المحدد لتحقاق الرسم قانوناً لأول مرة .

ويشترط لسريان الاعفاء من الضريبة العامة على الإيراد الا يصبح لإيراد محل هذا الاعفاء خاضعاً فعلاً لضريبة مماثلة في دولة المستثمر لأجنبي أو الدول التي يحول إليها هذا الإيراد ، بحسب الأحوال .

وتكون مدة الاعفاء ثمانى سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح عام وفقاً لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى فائدته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية لى زيادة الصادرات طبقاً لما يقترحه مجلس إدارة الهيئة ويعتمده مجلس وزراء .

ويكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة متى نت هذه المشروعات خارجة عن الأراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح أراضي لمدة عشر سنوات ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على صية مجلس إدارة الهيئة الى خمسة عشر عاماً .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة هيئة اعفاء كافة عناصر الاصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء ستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة في نطاق احكام هذا القانون من أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو لى استحقاقها أو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الأشياء محل عفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو مدة تسط أو التأجيل بحسب الأحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم سابق الاعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها .

مادة ١٧ (١)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العامة على الايراد الارباح التي يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥٪ (خمس في المائة) من القيمة الاصلية لحصة المول في رأس مال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ١٦ .

مادة ١٨ (٢)

تعفى من جميع الضرائب والرسوم والفوائد المستحقة على القروض التي يعقدها المشروع بالنقد الاجنبي ولو اتخذت شكل ودائع ، ويسرى هذا الاعفاء على فرائد تلك القروض التي يمول بها الجانب المصرى نصيبه في المشروع .

مادة ١٩

لا تخضع مباني الاسكان الادارى وفوق المتوسط المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الايجارية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بايجارات الاماكن .

مادة ٢٠

يسمح للخبراء والعاملين الاجانب القادمين من الخارج للعمل في احدى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا الى الخارج حصة من الاجور والمرتبات والمكافآت التي يحصلون عليها في جمهورية مصر العربية على الا تجاوز خمسين في المائة من مجموع ما يتقاضونه .

ويعنى من الضريبة العامة على الايراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من الاجور والمرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤديها المشروعات القائمة طبقا لهذا القانون للعاملين بها من الاجانب (٣) .

مادة ٢١ (٤)

لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكرن قد مضى على ورود المال خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط اذا تبين انه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال أو الاستمرار فيه لاسباب خارجة عن ارادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتى :

(١) ، (٢) معتملتين بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) الفقرة الثانية مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) معملة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

١ - يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر معن للنفد الاجنبى على خمسة اقساط سنوية متساوية ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله مصوباً طبقاً لاحكام هذه المادة اذا كان رصيد المستثمر بالنقد الاجنبى فى الحساب المشار اليه فى المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو اذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد اجنبى حر على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

٢ - اذا كان المال المستثمر قد ورد عينا فيجوز إعادة تصديره عينا بهوافقة مجلس ادارة الهيئة .

٣ - يكون تحويل المال المستثمر فى حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الاحوال على أن تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف فى المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد اجنبى حر ، ومع ذلك يجوز للاستثمر بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة للتصرف فى امواله المسجلة لديها أو جزء منها الى آخر بعملية محلية وفى هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة فى هذا القانون . ويجل المتصرف اليه فى الحالين محل المستثمر الاصل فى الانتفاع باحكام هذا القانون .

ويجوز فى جميع الاحوال بيع الاسم المقيمة بعملية اجنبية حرة فى البورصات المصرية بنقد اجنبى حر وفى هذه الحالة يحول ناتج البيع لحساب البائع الى الخارج .

مادة ٢٢ (١)

تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر الى الخارج - اذا رغب المستثمر فى ذلك - وفقاً لما يأتى :

١ - بالنسبة للمشروع الذى يحقق اكتفاء ذاتياً من حيث احتياجاته من النقد الاجنبى وتغطى حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج ومواد ومن سداد للقروض المعقودة بالنقد الاجنبى وقوائدها يسمح بتحويل صافى الارباح السنوية المال المستثمر بأعلى سعر معن للنقد الاجنبى فى حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الاجنبية المرخص به طبقاً لاحكام المادة ١٤ من هذا القانون

٢ - بالنسبة للمشروعات التى لا تكون موجهة أساساً للتصدير والتى تعد من حاجة البلاد الى الاستيراد يسمح بتحويل صافى أرباحها كلها أو

(١) معدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

بعضها بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى وفقا لما تقرره الهيئة وطبقا للقواعد النقدية المصرية •

٣ - يحول بالكامل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع اجرتها بالنقد الاجنبى الحر كما يتم تحويل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع اجرتها بالعملة المحلية فى حدود نسبة ٨٪ سنويا من المال المستثمر وفى حدود ١٤٪ سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة فى مدن جديدة وخارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن ومع السماح باعادة استثمار ما لم يتم تحويله من صافى العائد فى حدود ٨٪ أخرى سنويا من المال المستثمر مع اعتبار اعادة استثماره وفقا لهذا الحكم فى المجالات الاخرى مالا مستثمرا فى مفهوم احكام هذا القانون •

الفصل الثاني المشروعات المشتركة

مادة ٢٣

المشروعات المشتركة التى تنشأ وفقا لاحكام هذا القانون فى شكل شركات مساهمة أو ذات مسئولية محدودة يحدد فى عقد تأسيسها أسماء الاطراف المتعاقدة وشكلها القانونى وسماها وموضوع نشاطها وممتلكها ورأسمالها ونسبة مشاركة الاطراف الوطنية والعربية والاجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق التزامات الشركاء وغير ذلك من إحكام .

ويعد النظام الاساسى للشركة وفقا للنموذج الذى يصدر به قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وذلك مع مراعاة المزايا والضمانات والاستثناءات المقررة فى هذا القانون (١) .

وفى جميع المشروعات المشتركة تختص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وحدها بمراجعة العقد واعتمادة وفقا لاحكام هذا القانون .

ويتمتع التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أيا كان شكلها القانونى وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الاجنبى بحسب الاحوال ، سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية فى الخارج وتغفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والالات وعقود المقاولة وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة (٢) .

مادة ٢٤

يصدر بالنظام الاساسى لشركات المساهمة التى تنشأ وفقا لاحكام هذا القانون قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، ويكون لهذه الشركات الشخصية الاعتبارية اعتبارا من تاريخ نشر نظامها الاساسى وعقد تأسيسها وفقا للائحة التنفيذية لهذا القانون وتسرى الاحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة (٣) .

(١) هذه الفقرة معدلة بالمادة السادسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) معدلة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

الفصل الثالث في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

مادة ٢٥ (١)

تنشأ هيئة عامة يشرف عليها ، ويرأس مجلس إدارتها وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية ، ويشار إليها فى هذا القانون باسم (الهيئة) .

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الهيئة .

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس إدارة الهيئة يكون مديرها العام ويرأس الجهاز التنفيذى للهيئة الذى يتكون من عاملين فنيين وإداريين يعينون طبقا للهيكل التنظيمى الذى يعتمده مجلس الإدارة .

ويقولى نائب رئيس مجلس الإدارة إدارة الهيئة وتصريف شئونها ويمثلها أمام القضاء وأمام الغير ، ويرأس مجلس الإدارة فى حالة غياب الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة فى بعض اختصاصاته .

ويكون لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس المجلس والموظفين الرئيسيين الذين يعتمدهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

مادة ٢٦

تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ، ولها على الأخص ما يأتى :

(١) معلقة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

١ - دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار العربى والاجنبى داخل جمهورية مصر العربية وبالمناطق الحرة المنشأة بها وتقديم ما تراه من اقتراحات فى هذا الصدد .

٢ - اعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التى يدعى المال العربى والاجنبى الى الاستثمار فيها وتعتمد هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد اقرارها من مجلس ادارة الهيئة .

٣ - طرح المشروعات للاستثمار العربى والاجنبى وتقديم المشورة بشأنها واعلام السوق التوى لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة والمشروعات المطروحة للاستثمار العربى والاجنبى وكذلك كافة الاوضاع والمزايا التى يتمتع بها رأس المال الوارد عند استثماره فى داخل الدولة وبالمناطق الحرة التى يقرر اقامتها .

٤ - دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس ادارة الهيئة لبيت فيها .

٥ - تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدة العملة التى ورد بها اذا ورد نقدا وتسجيل وتقييم الحصص الميئنة والحقوق المعنوية فى ضوء المستندات المقدمة والاسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لاعادة تصديره أو تحويله الى الخارج .

٦ - الموافقة على تحويل صافى الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية والتحقق بوجه خاص من تجنب الاحتياطات والمخصصات التى تنص عليها القوانين والاصول الفنية المحاسبية المعتادة وسداد الضرائب بعد انقضاء فترة الاعفاء المنصوص عليها فى هذا القانون .

٧ - تيسير الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ مشروعات استثمار المال العربى والاجنبى بما فى ذلك الحصول على جميع التراخيص الادارية اللازمة وعلى الاخص تراخيص الاقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج للعمل فى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون .

٨ - الموافقة على المشروعات المقامة بأموال مصرية مملوكة لمصريين طبقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ من نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة (١)

(١) البند ٨ء مضاف بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

وتعتمد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التى تبين طريقة ممارسة
الهيئة للاختصاصات المشار اليها .

مادة ٢٧ (١)

تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضح فى الطلب المال المراد
استثماره وطبيعته وسائر البيانات الاخرى التى من شأنها ايضاح كيان
المشروع المقدم بشأنه الطلب وللمجلس ادارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات
الاستثمار التى تقدم اليه وتسقط هذه الموافقة اذا لم يقيم المستثمر باتخاذ
خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة اشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس
تجديدها للمدة التى يراها .

مادة ٢٨

تكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى
المشروعات التجارية وذلك دون التقيد بالاحكام الخاصة بموازنات المؤسسات
العامة والهيئات العامة .

مادة ٢٩

تتكون موارد الهيئة مما يأتى :

- ١ - الاعتمادات التى تخصصها لها الدولة .
- ٢ - ايراداتها الناتجة من نشاطها .
- ٣ - مقابل الخدمات التى تقدمها الهيئة ولها ان تتقاضى هذا المقابل بالنقد
الاجنبى الحر وفقا للاحكام والاضاح التى يقررها مجلس الادارة .
- ٤ - القروض المحلية او الخارجية بعد اقرارها وفقا للقانون .

الفصل الرابع في المناطق الحرة

مادة ٣٠

- لمجلس ادارة الهيئة ان ينشئ مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك لاقامة المشروعات التى يرخص بها طبقا لاحكام هذا القانون .
- وتكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية .
- ويجوز بقرار من مجلس ادارة الهيئة انشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد .
- ويتضمن القرار فى جميع الاحوال بيانا بموقع المنطقة وحدودها .
- ويكون انشاء المنطقة الحرة التى تشمل مدينة بأكملها بقانون .

مادة ٣١

- مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ويضع السياسة العامة التى تسير عليها وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى تنشأ من اجله هذه المناطق . وذلك فى حدود هذا القانون . وله على الاخص .
- ١ - تنسيق السياسات ووضع التخطيط العام للمناطق الحرة بالاتفاق مع الجهات الادارية المختصة .
- ٢ - تمالك العقارات وتخصيصها لمناطق حرة عامة او خاصة .
- ٣ - اعتماد ميزانيات المناطق الحرة وحساباتها الختامية .
- ٤ - القيام باختصاصات مجلس الادارة المسئول عن كل منطقة حرة عامة والمبينة فى المادة (٣٢) من هذا القانون وذلك الى ان يتم تشكيل مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة .
- ٥ - الاشراف على المناطق الحرة الخاصة الى ان يقرر المجلس تبعية المنطقة الحرة الخاصة لاحدى المناطق الحرة العامة .

مادة ٣٢

- يضع مجلس ادارة الهيئة اللائحة التنفيذية لنظام العمل داخل المناطق الحرة من النواحي المالية والادارية والفنية وخاصة فيما يتعلق بالقواعد التى تسمى على نشاط الشركات والمشروعات التى تعمل فى المناطق الحرة .

وكذلك قواعد ادخال البضائع واخراجها وقيدھا وفحص المستندات والمراجعة والنظام الخاص برقابة المنطقة وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة .

مادة ٣٣

يتولى ادارة كل منطقة حرة عامة مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه بقرار من مجلس ادارة الهيئة .

ويختص مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة بتنفيذ احكام هذا القانون ولوائحه التنفيذية في كل ما يتعلق بهذه المنطقة وله على الاخص ما يلى :

١ - الترخيص فى شغل الاراضى والمقارات او استئجار عقارات مملوكة للغير بالمنطقة الحرة .

٢ - البت فى العروض التى يتقدم بها اصحاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية . طبقا للقواعد التى يضعها مجلس ادارة الهيئة .

٣ - انشاء وادارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات المتعلقة بعمليات الشحن والتفريغ والتخزين .

٤ - توفير الاجهزة والمعدات اللازمة لتسهيل العمليات والمشروعات التى تقام فى المنطقة الحرة .

٥ - تقديم الخدمات اللازمة للمشروعات المقامة بالمنطقة الحرة وذلك نظير المقابل الذى يحدده المجلس .

٦ - الاشراف على المناطق الحرة الخاصة التى يصدر قرار من مجلس ادارة الهيئة بتميمتها له .

مادة ٣٤

يجب ان يتضمن الترخيص فى شغل المناطق الحرة او اى منها بيان بالاغراض التى منح من اجلها ومدة سريانها ومقدار الضمان المالى الذى يؤديه المرخص له .

ولا يتمتع المرخص له بالاعفاءات او المزايا المنصوص عليها فى هذا الفصل الا فى حدود الاغراض المبينة فى ترخيصه .

ويكون الترخيص بشغل المنطقة الحرة شخصيا ولا يجوز لمن صدر له الترخيص التنازل عنه كليا او جزئيا او اشراك الغير فيه الا بموافقة الجهة التى اصدرت الترخيص .

يجوز الترخيص في المناطق الحرة بما يأتي :

- ١ - تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخالصة الضريبية المدة للتصدير الى الخارج والبضائع الاجنبية الواردة بغير رسم الوارد وذلك مع عدم الاخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية في شأن البضائع المنوع تداولها .
- ٢ - عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج . ولو لبضائع محلية ، واعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع الموجودة بالمناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتهيئتها بالشكل الذي تتطلبه الأسواق .
- ٣ - اية صناعة او عمليات تجميع او تركيب او تجهيز او تجديد او غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للاستفادة من مركز البلاد الجغرافي .
- ٤ - مزاولة اى مهنة يحتاج اليها النشاط والخدمات التي يحتاجها العاملون داخل المنطقة .

مادة ٣٦ (١)

مع مراعاة الاحكام التي تقررها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع او المواد لا تخضع البضائع التي تصدر او تستورد من وإلى المنطقة الحرة للاجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الادوات والمهمات والالات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها في هذه المنطقة .

وتحدد اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة اجراءات نقل البضائع مع بدء نفريتها حتى وصولها الى المناطق الحرة وبالعكس .
وتصل ضريبة الصابر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة ، وذلك بعد استيفاء الاجراءات الخاصة بالتصدير .

ولنائب رئيس مجلس ادارة الهيئة او من يفوضهم من رؤساء مجالس ادارة المناطق الحرة العامة ان يسمح بائخال بضائع محلية الى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لاصلاحها او لاجراء عمليات تكميلية عليها ان تحصل الضريبة

الجمركية على قيمة الاصلاح او استكمال الصنع وذلك وفقا لاحكام التعريفات الجمركية .

ولنائب رئيس مجلس ادارة الهيئة او من يفوضهم من رؤساء مجالس ادارة المناطق الحرة العامة ان يسمح كذلك بادخال بضائع المنطقة الحرة الى البلاد بصفة مؤقتة لاصلاحها او لاجراء عمليات تكميلية عليها .

مادة ٣٧

تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الاجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد وتؤدى هذه الضرائب والرسوم على البضائع التى تشتمل على مكونات محلية بنسبة المكونات الاجنبية الداخلة فى صناعتها بحسب قيمة تلك المكونات على انه اذا بلغت المكونات المحلية فى هذه البضائع نسبة ٤٠٪ او اكثر خفضت الى النصف الضرائب والرسوم المستحقة طبقا لاحكام هذه المادة . (١)

واستثناء من اجراءات الاستيراد يكون لنائب رئيس مجلس ادارة الهيئة او من يفوضهم من رؤساء مجالس ادارة المناطق الحرة العامة ان يسمح بسحب المخلفات والعبوات العادية والاعوية الفارغة لداخل البلاد بعد اداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها .

ويكون له التصرف فى هذه الاصناف على نفقة صاحب الشأن اذا ترتب على بقائها فى المنطقة الحرة اضرار بالصحة او بالنظام داخل المنطقة .

ولرئيس مجلس ادارة الهيئة او من يفوضهم من رؤساء مجالس ادارة المناطق الحرة العامة . التصريح بادخال المنتجات غير الصالحة للتصدير او العوارية المتخلفة من عمليات التصنيع بالمنطقة الحرة على ان تؤدى عنها الضرائب والرسوم الجمركية بشرط الا يقترب على ذلك منافسة للصناعات الوطنية .

مادة ٣٨

لا تخضع البضائع التى تدخل المنطقة الحرة لاي قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع الواردات الى المنطقة الحرة والصادرات منها لقيود الاستيراد والتصدير .

مادة ٣٩

يكون للعاملين بالهيئة والمناطق الحرة الذين يصدر بتحديدهم قرار من

(١) معجلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ .

وزير العدل بناء على اقتراح رئيس مجلس إدارة الهيئة صفة مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصاتهم .

ولنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه أن يطلب من النيابة العامة الإذن بقيام مأموري الضبط القضائي بتفتيش أى جزء من المنطقة الحرة أو بإجراء التحقيقات كلما تبين وجود أسباب موجبة لذلك .

مادة ٤٠

استثناء من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك تبلغ مصلحة الجمارك رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بحالات النقص أو الزيادة غير المبررة عما أدرج في قائمة الشحن في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المحفوظة أو المنقطة (الصب) وذلك إذا كانت واردة برسم المنطقة الحرة .

ويصدر بتنظيم المسئولية عن الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويتسبب التسامح فيها ، قرار من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٤١

يلتزم المرخص له وفقاً لأحكام هذا الفصل بالتأمين على المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث كما يلتزم بازالتها على نفقته الخاصة خلال المدة التي يحددها رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه ما لم تطلب إدارة المنطقة الحرة شراءها منه .

مادة ٤٢

يكون دخول المناطق الحرة أو الإقامة فيها كما يكون اخراج النقد المصرى من المنطقة وإدخاله إليها ، وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

كما تحدد اللائحة مقابل اشغال الأماكن التي تودع بها البضائع .

مادة ٤٣

تعفى مشروعات النقل البحرى التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون في المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها

المنصوص في قانون التجارة البحرى وفى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

مادة ٤٤

تسرى على المناطق الحرة احكام التبريع المصرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون وبوجه خاص التشريعات المنظمة لاجراءات الحجر الصحى والرسم الصحية ورسوم الحجر الصحى والزراعى واحماية المشروعات من الآفات والامراض الطفيلية الواردة من الخارج ويضع مجلس ادارة الهيئة القواعد التنفيذية اللازمة لتطبيق الاحكام المذكورة فى المناطق الحرة بالاتفاق مع الوزارات المختصة .

مادة ٤٥

يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات التى تنشأ بين المشروعات المقامة بالمناطق الحرة او بينها وبين الهيئة او غيرها من السلطات والايهزة الادارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة بطريق التحكيم .

وتشكل لجنة التحكيم وتقتصر فى النزاع وفقا للقواعد وطبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨ من هذا القانون .

كما يجوز للجنة التحكيم ان تنظر ايضا المنازعات التى تقع بين المشروعات المقامة بالمنطقة الحرة وبين الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين واطنين كانوا او اجانب اذا قبل هؤلاء الاشخاص احالة النزاع الى لجنة التحكيم قبل او بعد وقوعه .

مادة ٤٦ (١)

مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والارباح التى توزعها عن احكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية كما تعفى الاموال العربية والاجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الايالة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسم التى تستحق مقابل خدمات ولرسم سنوى لا يجاوز ١٪ (واحد فى المائة) من قة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة او الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس ادارة الهيئة ، وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (القرانزيت) .

كما تخضع المشروعات التى لا يقتضى نشاطها الرئيسى ادخالواخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط ،

(١) معلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

وذلك بما لا يجاوز ٣٪ (ثلاثة فى المائة) من القيمة المضافة التى يحقها المشروع سنويا .

مادة ٤٧

تعفى من الضريبة العامة على اليرداد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من اجور ومرتبات ومكافآت وما فى حكمها التى تؤدبها المشروعات القائمة بالمناطق الحرة للعاملين بها من الاجانب .

مادة ٤٨

تسرى احكام المادتين ٦ ، ٧ من هذا القانون على رؤوس الاموال المرخص لها بالعمل فى المنطقة الحرة .

مادة ٤٩

لا تخضع العمليات التى تتم فى المناطق الحرة وقيما بينها وبين الدول لآخري لاحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد .

مادة ٥٠

لا تخضع الشركات التى تبارس نشاطها فى المناطق الحرة للاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما .

ويعد النظام الاساسى للشركات التى تنشأ فى المناطق الحرة وفقا للنموذج الذى يصدر بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة ويصدر بالنظام الاساسى لهذه الشركات قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى وتكون لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ نشر نظامها الاساسى وعقد تأسيسها (١) .

وتسرى الاحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة .

مادة ٥١

لا تسرى احكام القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٢ باشتراط الحصول على اذن قبل العمل بالهيات الاجنبية من السلطات المختصة على العاملين المصريين فى المشروعات والمنشآت المنتفعة باحكام هذا الفصل .

مادة ٥٢

لا يجوز مزاوله أى مهنة أو حرفة فى المنطقة الحرة الا بعد الحصول

(١) عيلت هذه الفقرة بالمادة الساسمة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

على ترخيص بذلك من رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة طبقا للشروط والاورضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة وبعد سداد الرسم لذى تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسمائة جنيه سنويا .

مادة ٥٣

يجب أن يكون عقد العمل المبرم مع العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية محررا باللغة العربية من ثلاث نسخ يحتفظ كل طرف بنسخة منه وتودع النسخة الثالثة لدى ادارة المنطقة الحرة على ان يبين فى العقد نوع العمل ومدته والاجر المتفق عليه .

ويجوز أن يرقى بالعقد ترجمة لنصوصه بلغة اجنبية .

كما يجب على صاحب العمل ان يودع لدى ادارة المنطقة الحرة نسخة من عقود العمل التى يبرمها مع العاملين الاجانب مترجمة باحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية وذلك خلال اسبوع من تاريخ استلامه العمل .

مادة ٥٤

تعمل المشروعات القائمة فى المنطقة الحرة على تهيئة الفرص ووضع البرامج المناسبة لتدريب العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية ليصبحوا عمالا مهرة .

مادة ٥٥

تضع اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة الحد الأدنى للقواعد المنظمة للعاملين فى المشروعات المرخص بها فى المناطق الحرة وعلى الاخص .

١ - نسبة العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية .

٢ - تحديد الحد الأدنى للاجور بما لا يقل عن مستوى الحد الأدنى للاجور المطبق خارج المنطقة الحرة فى الجمهورية .

٣ - ساعات العمل اليومية والراحة الاسبوعية بشرط الا تزيد ساعات العمل على ٤٢ ساعة فى الاسبوع .

٤ - ساعات العمل الإضافية والاجور المستحقة عنها .

٥ - الخدمات الاجتماعية والطبية التى تؤديها المنشآت للعاملين بها والاحتياجات اللازمة ل حمايتهم اثناء العمل .

٦ - مدد الاجازات بأنواعها المختلفة والاجور التى تمنح عنها .

٧ - الاسس العامة لتأديب العاملين وقصلهم وتمويضهم .

مادة ٥٦

تسرى على العاملين بالمشروعات التي تمارس نشاطها بالمناطق الحرة المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية ما لم يكفل لهم المشروع نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

مادة ٥٧

ومع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب على مخالفة احكام المادتين ٤٢ ، ٥٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تجاز مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين . (١) .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه كل من يخالف أى حكم آخر من أحكام هذا القانون أو أحكام اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة .

ولا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المشار اليها في الفقرتين السابقتين الا بناء على طلب من رئيس مجلس ادارة الهيئة أو من يفوضه في ذلك .

ويجوز لمجلس ادارة الهيئة أو من يفوضه أن يجرى التصالح على الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون أثناء نظر الدعوى .

وتؤول الى الهيئة جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات احكام هذا القانون أو التي يدفعها المخالف بطريق التصالح .

(١) معلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل
بعض احكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي
والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

باسم الشفي

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار
نظام استثمار المال العربي والاحنى والمناطق الحرة النص الآتي :

• يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي - بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

المادة الثانية

تستبدل بنصوص المواد ٦ ، ١١ فقرة ثانية ، ١٢ فقرة ثانية وثالثة ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٦ فقرة أولى ، ٣٧ فقرة أولى ، ٤٦ ، ٥٧ فقرة أولى من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المشار اليه ، النصوص الآتية :

مادة ٦

تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون وايا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم بالضممانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، منه وذلك بمرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

وتعسرى الاعفاءات المشار إليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال

بإكتتاب نقدي في انشاءات أى مجال من المجالات المنصوص عليها في هذا القانون بشرط موافقة الهيئة .

مادة ١١ فقرة ثانية

ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعمين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والمادة ٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى العاملون وأعضاء مجالس إدارة تلك المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٢ فقرة ثانية

كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه الواردة في المادة (٢) فقرة (١) والمادة (١١) والمادة (١٥) فقرة (١) والمادة (٢١) فقرة (١) وفقرة (٤) ، والمادة (٢٤) فقرة (٢) والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ مكرر والمادة ٤١ فقرة (٤) والمادة ٦٦ فقرة (١) والمادة ٢٩ بالنسبة لمثلئ الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية والمادة ٣١ بالنسبة لغير المصريين ولا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة . وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة .

مادة ١٤

استثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي يكون للمشروع حق فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية وبقيود بالجناب الدائن من هذا الحساب أو الحسابات رصيد رأس المال المدفوع بالعملة الأجنبية والقروض وغير ذلك من أموال المشروع متى كانت بالعملة الحرة وكذلك المبالغ التي يشتريها المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبي في الاسواق المحلية .

وللمشروع دون إذن أو ترخيص خاص الحق في استخدام الحساب المذكور في تحويل المبالغ المصرح بها طبقاً لأحكام هذا القانون في سداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفي مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد في سداد ما يستحق على المشروع من أقساط القروض المعتمدة بالنقد الأجنبي وقوائدها وفي أداء غير

ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع ، ويجوز للمشروع أن يستبدل من البنوك المحلية أى مبلغ من هذا الجانب مقابل جنيهاً مصرية بأعلى سعر مععلن للنقد الأجنبي .

ويلتزم المشروع بأن يقدم الى الهيئة بياناً فى نهاية كل سنة مالية بحركة هذا الحساب وبالمستندات والتفاصيل التى تطلبها الهيئة للتحقيق من أن الاستخدام قد التزم الاغراض المقررة فى هذا القانون على أن يكون هذا البيان معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين .

مادة ١٦

مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر تمنح ارباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتغنى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد ، بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقاً لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، ويسرى هذا الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع والاحتياطيات الخاصة المكونة التى يحمل بها حساب التوزيع بعد استخراج الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة المحققة عن فترة الإعفاء والتى يتم توزيعها بعد انقضاءها ، وتغنى الأسهم من رسم الدمغة النسبى السنوى لمدة خمس سنوات اعتباراً من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانوناً لأول مرة .

ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الإيراد ألا يصبح الإيراد محل هذا الإعفاء خاضعاً فعلاً لضريبة مماثلة فى دولة المستثمر الأجنبي أو الدولة التى يحول إليها هذا الإيراد ، بحسب الأحوال .

وتكون مدة الإعفاء ثمانى سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقاً لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى أهميته فى التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات طبقاً لما يقترحه مجلس إدارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء .

ويكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الأراضي الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة الى خمسة عشر عاماً .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لاتشاء المشروعات المقبولة فى نطاق احكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الاشياء محل الاعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقسيط أو التأجيل بحسب الاحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها •

مادة ١٧

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العامة على الايراد الارباح التى يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥% من القيمة الأصلية لحصة المول فى رأس مال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها فى المادة ١٦ •

مادة ١٨

تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض التى يعقدها المشروع بالنقد الاجنبى ولو اتخذت شكل ودائع ، ويسرى هذا الإعفاء على فوائد تلك القروض التى يعول بها الجانب المصرى نصيبه فى المشروع •

مادة ٢١

لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات اعتباراً من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط اذا تبين انه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال أو الاستمرار فيه لاسباب خارجة عن ارادة المستثمر أو لظروف غير عادية اخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتى :

١ - يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى على خمسة اقساط سنوية متساوية ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله محسوبا طبقا لاحكام هذه المادة اذا كان رصيد المستثمر بالنقد الاجنبى فى الحساب المشار اليه فى المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو اذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد اجنبى هو على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف •

٢ - اذا كان المال المستثمر قد ورد عينا فيجوز إعادة تصديره عينا بموافقة مجلس إدارة الهيئة •

٣ - يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الاحوال على ان تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد اجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة التصرف في امواله المسجلة لديها او جزء منها الى آخر بعمله محلية وفي هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون ، ويحل المتصرف اليه في الصاليتين محل المستثمر الاصلى في الانتفاع باحكام القانون .

ويجوز في جميع الاحوال بيع الاسهم المقومة بعمله اجنبية حرة في البورصات المصرية بنقد اجنبي حر وفي هذه الحالة يحول ناتج البيع لحساب البائع الى الخارج .

مادة ٢٢

تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر الى الخارج - اذا رغب المستثمر في ذلك - وفقا لما ياتي :

١ - بالنسبة للمشروع الذي يحقق اكتفاء ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الاجنبي وتغطي حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة او غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد الات ومعدات ومستلزمات انتاج ومواد ومن سداد للقروض المعقودة بالنقد الاجنبي وفوائدها ويسمح بتحويل صافي الارباح السنوية للمال المستثمر بأعلى سعر معن للنقد الاجنبي في حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الاجنبية المرخص به طبقا لاحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

٢ - بالنسبة للمشروعات التي لا تكون موجهة اساسا للتصدير والتي تعد من حاجة البلاد الى الاستيراد يسمح بتحويل صافي ارباحها كلها او بعضها بأعلى سعر معن للنقد الاجنبي وفقا لما تقرره الهيئة وطبقا للقواعد التقديرية السارية .

٣ - يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع اجرتها بالنقد الاجنبي الحر كما يتم تحويل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع اجرتها بالعمله المحلية في حدود نسبة ٨٪ سنويا من المال المستثمر وفي حدود ١٤٪ سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة في مدن جديدة وخارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن ومع السماح باعادة استثمار ما لا يتم تحويله من صافي العائد في حدود ٨٪ اخرى سنويا من المال المستثمر ، مع اعتبار اعادة استثماره وفقا لهذا الحكم في المجالات الاخرى مالا مستثمرا في مفهوم احكام هذا القانون .

الفصل الثالث

في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

مادة ٢٥

تنشأ هيئة عامة يشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية ، ويشار إليها في هذا القانون باسم (الهيئة) .

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة .

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس إدارة الهيئة يكون مديرها العام ويرأس الجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتكون من عاملين فنيين وإداريين يعينون طبقاً للهيكل التنظيمي الذي يعتمده مجلس الإدارة .

ويتولى نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة وتصريف شئونها ويمثلها أمام القضاء وأمام الغير ، ويرأس مجلس الإدارة في حالة غياب الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته .

ويكون لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس المجلس والموظفين الرئيسيين الذين يعتمدهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

مادة ٢٦

تقدم طلبات الاستثمار إلى الهيئة ويوضح في الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من شأنها إيضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب وللمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم إليها وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها للمدة التي يراها .

مادة ٣٦ - فقرة أولى

مع مراعاة الاحكام التى تقررها القوانين واللوائح فى شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التى تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للأجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه فى هذا القانون ، كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والالات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشات المرخص بها فى هذه المنطقة .

مادة ٣٧ - فقرة أولى

تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الاجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد . وتؤدى هذه الضرائب والرسوم على البضائع التى تشتمل على مكونات محلية بنسبة المكونات الاجنبية الداخلة فى صناعتها بحسب قيمة تلك المكونات ، على انه اذا بلغت المكونات المحلية فى هذه البضائع نسبة ٤٠٪ أو أكثر خفضت الى النصف الضرائب والرسوم المستحقة طبقا لاحكام هذه المادة .

مادة ٤٦

مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والارباح التى توزعها من احكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، كما تعفى الاموال العربية والاجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الايلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التى تستحق مقابل خدمات والرسم السنوى لا يجاوز ١٪ (واحد فى المائة) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس ادارة الهيئة . وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) .

كما تخضع المشروعات التى لا يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال واخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة يمارعة طبيعة وحجم النشاط ، وذلك بما لا يجاوز ٣٪ (ثلاثة فى المائة) من القيمة المضافة التى يحققها المشروع سنويا .

مادة ٥٧ - فقرة أولى

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون آخر يعاقب

على مخالفة احكام المادتين ٤٢ ، ٥٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

المادة الثالثة

تضاف الى نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة المشار اليها النصوص الآتية :
مادة ٢ - مكرر

يتم تحويل المال المستثمر الى جمهورية مصر العربية واعادة تصديره وكذلك تحويل الارباح المحقة الى الخارج وفقاً لاحكام هذا القانون وذلك بأى سعر معلن للنقد الاجنبى القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الاراضى والعقارات التى تمثل جزءاً متكاملًا من الاصول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ٣ بنود ٧ ، ٨ ، ٩

٧ - نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية .

٨ - نشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن خمسين فى المائة .

٩ - نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الاجنبية العالمية اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة فى المجالات المشار اليها فى البنود السابقة والتى تعتبر هذه الخبرة من مقتنياته وبشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة فى كل حالة على حدة على أن يمسك لكل عملية حساب خاص وفقاً للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة .

مادة ١١ مكرراً

يخضع المشروعات المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة السابقة للقيود الخاصة بموظفى الدولة واعضاء الهيئات النيابية المنصوص عليها فى المواد من ٩٥ الى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وللحظر المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب .

ويعتبر في حكم الاعمال المحظورة طبقا للمواد المشار اليها في الفقرة السابقة القيام بأي عمل من اعمال المهن الحرة بالذات أو بأواسطة أو كان هذا العمل على سبيل الاستشارة اذا كان للوزير أو الموظف العمومي - خلال السنة السابقة على تركه المنصب أو الوظيفة شأن في الترخيص بأقامة هذه المشروعات أو الاشراف على نشاطها .

ويقصد بالوزراء في تطبيق احكام هذه المادة رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

مادة ١٥ فقرة ثانية

ويسمح للمشروعات المشار اليها بأن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين .

مادة ٢٠ فقرة ثانية

ويعفى من الضريبة العامة على اليرداد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من الاجور والرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤديها المشروعات المقامة طبقا لهذا القانون للعاملين بها من الاجانب .

مادة ٢٣ فقرة رابعة

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أيما كان شكلها القانوني وذلك مقابل رسم تضدق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الاجنبي بحسب الاحوال ، سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج وتعفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أي من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما في ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والالات وعقود المقاولة وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات المقامة في المناطق الحرة .

مادة ٢٦ بند ٨

الموافقة على المشروعات المقامة بأموال مصرية مملوكة للمصريين طبقا للفترتين الثانية والثالثة من المادة ٦ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي

المادة الرابعة

ت حذف عبارة (بالسعر الرسمي) الواردة في المادة ٢ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المشار اليه .

المادة الخامسة

بالنسبة للمشروعات التي تم تحويل كل أو بعض الاموال المستثمرة فيها

الى جمهورية مصر العربية بالسعر الرسمي طبقا لاحكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة يجوز باتفاق الشركاء الممثلين لثلاثة ارباع رأس المال على الأقل فى المشروع أو بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بحسب الاحوال اعادة تقييم حصصهم فى المشروع فى حدود ما تم تحويله منها وفقا لحكم المادة ٢ مكررا من النظام المشار اليه ، وفى هذه الحالة يكون للمشروع زيادة قيمة الحصص أو اصدار اسهم مجانية بما يعادل فروق اعادة التقييم ودون ان يكون لذلك اثر على حقوق التصويت ، ولا تخضع عملية اعادة التقييم وزيادة قيمة الحصص أو اصدار الاسهم المشار اليها لاية ضرائب أو رسوم .

فاذا لم تتم اعادة التقييم على النحو المتقدم تظل قيمة الحصص أو قيمة ما تم تحويله منها بحسب الاحوال على ما هى عليه محسوبة بالسعر الرسمي الذى تم تحويلها على أساسه ، كما تظل نسبة المشاركة فى الارباح المحددة على أساس تلك القيمة عند قبول المشروع دون تعديل ، وتوزع الارباح الناتجة عن هذه الحصص أو الناتجة عما تم تحويله منها بحسب الاحوال على أساس نسبة المشاركة المشار اليها .

المادة السادسة

يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نماذج النظم الاساسية للشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة للمشروعات المشتركة المنشأة وفقا لاحكام هذا القانون فى الداخل والمناطق الحرة ولا يلتزم اصحاب المشروعات باتتباع هذه النماذج الا فى الحدود التى تتعلق احكامها بقواعد النظام العام المصرى ، كما يصدر بالنظام الاساسى للشركات المساهمة التى تنشأ وفقا لاحكام هذا القانون فى الداخل أو المناطق الحرة قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

المادة السابعة

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

المادة الثامنة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برياسة الجمهورية فى ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٩٧ (٥ يونيه سنة ١٩٧٧) .

(ونشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٣ فى ٩ يونيه سنة ١٩٧٧) .

رئيس الجمهورية

محمد أنور السادات

754
1
Bibliotheca Alexandrina



0454766